مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

اتجاهات استراتيجية

نشرة فصلية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية
تخاطب صانع القرار العراقي

العدد الثاني
تشرين الأول - ٢٠١٥

عدد خاص بالإصلاحات الحكومية في العراق

الفهرس

العبادي واستراتيجية الإصلاح الشامل..... ٣ - ٦

الوقت ليس في صالح السيد العبادي..... ٧ - ٩

الحكومة العراقية والفرصة الأخيرة للإصلاح وإبعاد شبح التقسيم ..... ١٠ - ١٢

السلطة القضائية وخطوات الحكومة العراقية في الإصلاح ..... ١٣ - ١٤

الاقتصاد العراقي ومخاطر الهيمنة النفطية ..... ١٥ - ١٦

القطاع المصرفي في العراق وتحديات الإصلاح والتطوير ..... ١٧ - ١٩

الأزمة الاقتصادية الراهنة والإصلاح المطلوب ..... ٢٠ - ٢٥

العبادي وضوء المرجعية الأخضر ..... ٢٦ - ٢٧

حزمة الإصلاحات: استراتيجية جديدة في بناء الدولة العراقية ..... ٢٨ - ٣٠

العبادي واستراتيجية الإصلاح الشامل

بقلم: الدكتور خالد عليوي العرداوي
مدير مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء
آب/٢٠١٥

موقف مرجعي وشعبي غير مسبوق

في خطبة الجمعة التي جرت يوم ٢٠١٥/٨/٧ اتخذت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشـرف أقوى موقف لها ضد الفسـاد المالي والإداري المستشـري في العراق منذ عام ٢٠٠٣، إذ خاطبت على لسـان ممثلها في كربلاء السـيد أحمد الصافي رئيس الـوزراء العراقي حيدر العبادي بصورة مباشـرة وبطريقة نادرة تعكس مقدار الامتعاض الشـديد من الأداء الحكومي المترهل بالقول: «إن البلد يواجه مشاكل اقتصادية ومالية معقدة ونقصانا كبيرا في الخدمات، وعمدة السـبب وراء ذلك هو الفسـاد المالـي والإداري الذي عمّ مختلف دوائر الحكومة ومؤسسـاتها خلال السـنوات الماضية ولا يزال يأخذ بازدياد .. بالإضافة إلى سـوء التخطيط وعدم اعتماد اسـتراتيجية صحيحة لحل المشـاكل، بل اتباع حلول آنية ترقيعية يتم اعتمادها هنا أو هناك عند تفاقم الأزمات». وأضافت: «إن المتوقع من السيد رئيس مجلس الوزراء الذي هو المسؤول التنفيذي الأول في البلد وقد أبدى اهتمامه بمطالب الشعب وحرصه على تنفيذها .. المطلوب أن يكون أكثر جرأة وشجاعة في خطواته الإصلاحية ولا يكتفي ببعض الخطوات الثانوية التي أعلن عنها مؤخرا، بل يسعى إلى أن تتخذ الحكومة قرارات مهمة وإجراءات صارمة في مجال مكافحة وتحقيق العدالة الاجتماعية فيضرب بيد من حديد من يعبث بأموال الشـعب ويعمل على إلغاء الامتيازات والمخصصات غير المقبولة التي منحت لمسـؤولين حاليين وسابقين في الدولة وقد تكرر الحديث بشـأنها»، وتمت دعوة العبادي إلى «إصلاح مؤسسـات الدولة، فيسـعى إلى تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، وان لم يكن منتميا إلى أيٍّ من أحزاب السلطة وبغضّ النظر عن انتمائه الطائفـي أو الاثنـي ولا يتردد من إزاحة من لا يكون في المكان المناسـب وإن كان مدعوما من بعض القوى السياسية ولا يخشى رفضهم واعتراضهم».

إن هـذا الموقف مـن المرجعية هو بمثابة فتوى وإعلان حرب على الفاسـدين في العـراق، ومطالبة صريحة للحكومة في تصحيح الانحراف واتخاذ خطوات جادة في إعادة النظر في كل سياساتها المعتمدة وإجراء مراجعة شـاملة لكل سياسـات الحكومات التي سـبقتها، كذلك هي مطالبة قوية بضرورة مغـادرة المحاصصة الطائفية والاثنية والحزبية في تولي المناصب وتحمل المسـؤولية العامة. هذا الموقف المرجعي الثوري جاء بعد سلسـلة من المواقف التصعيدية ضد الفسـاد التي اتخذت في خطب الجمعة السابقة، وترافق مع حراك شعبي متنامٍ تشهده محافظات وسـط وجنوب العراق يطالب بالإصلاح والتغيير ومحاسـبة المفسـدين، بصرف النظر عن الانتماء

الطائفـــي والإثني، مما يدل على غليان اجتماعي لم يعد من الممكن لجمه وتهدأته، فقد وصل التدني في الخدمات العامة والبنية التحتية وضعف الأداء الحكومي والتململ من الفســـاد الإداري والمالي حدًا لا يمكن السكوت عليه، وبدأ الناس يســـاوون بين الإرهاب الداعشـــي الذي يهدد وجودهم، والفســـاد الإداري والمالي الذي سرق أموالهم وأفرغ خزينتهم العامة، وعطل مشاريعهم العامة والخاصة في البناء والعمران، وسلط غير الأكفاء على رقابهم، مما أضعف مؤسسات الدولة بشكل عام وجعلها غير قادرة على النهوض بأعبائها في تقديم الخدمات للناس وحفظ هيبة الدولة، فبات مطلب الإصلاح مطلبا شعبيا عاما تتقاسم المطالبة به كل الفعاليات الشعبية بصرف النظر عن الدين والمذهب والقومية. وقد عكســـت شعارات المتظاهرين مساواة مؤلمة بين الموت ونمط الحياة اليومي الذي يعيشـــه أغلب المواطنين، وهكذا نقمة شـــعبية تحتاج إلى تدارك اندفاعاتها والاستجابة الفورية لمطالباتها قبل أن تتحول إلى مستوى لا يمكن التكهن بعواقبه.

خطوة في الطريق الصحيح

إن استجابة السيد العبادي رئيس الحكومة كانت سريعة لتوجيهات المرجعية ومطالب المتظاهرين، فأصدر في ٢٠١٥/٨/٩ بيانـــاً بالإصلاحات المزمع القيام بها، وقد تم المصادقـــة على حزمة إصلاحاته الواردة في البيان في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في اليوم نفســـه، وقد انطوت حزمة الإصلاحات على ســـت فقرات ترتبط بـ«تقليص حمايات المســـؤولين في الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وإحالة الفائض إلى وزارتي الدفاع والداخلية، وإلغاء المخصصات الاســـتثنائية لكل الرئاســـات والهيئات ومؤسســـات الدولة والمتقاعدين، وإبعاد المناصب من درجة مدير عام إلى وكيل وزير من المحاصصة الحزبية والطائفية، وترشيق الوزارات والهيئات الحكوميـــة، وإلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء، وفتح ملفات الفســـاد في الحكومة الحالية والحكومات الســـابقة من خلال تطبيق مبدأ (من أين لك هذا؟) تحت إشـــراف القضاء»، وسيتم عرض حزمة الإصلاحات هذه على البرلمان العراقي للمصادقة عليها وإقرارها. وعند التأمل في هذه الإصلاحات يجد المحلل الموضوعي أنها تمثل ثورة جذرية على قواعد اللعبة السياسية التي حكمت العملية السياسية في العراق منذ ســـقوط نظام البعث البائد، ومحاولة أخيرة للخروج من المأزق الحرج الذي أوصلت إليه القوى السياســـية المتســـيدة على المشهد السياســـي في العراق مجتمعها، والعبادي ما كان ليجرؤ على اتخاذ هذه الإجراءات لولا شـــعوره بالطريق المســـدود الذي وصلته علاقة الحكومة مع شـــعبها من جهة، وإدراكه الشـــديد لمقدار الدعم الشـــعبي والديني الواسع لأي خطوات تتم في طريق محاربة الفاسدين وإصلاح مؤسسات الدولة، وفعلا حصل على تفويض واضح من المرجعية والشـــعب للبدء باتخاذ إجراءات جادة في طريق الإصلاح الإداري والمالي والسياســـي والاجتماعي في العراق. فما بدأه الرجل يوم ٨/٩ خطوة كبيرة وجذرية في طريق الإصلاح، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح تحســـب لـــه، لكنها مجرد خطوة غير كافية لوحدها فـــي تلبية توجيهات المرجعية وطموحات الحراك الشعبي.

المطلوب استراتيجية شاملة للإصلاح

مـــن أجل نجاح العبادي في منهجه الإصلاحي، وعدم وقوعه في شـــرك الحلـــول الترقيعية التي حذرته المرجعية منها، فالمطلوب منه عدم الاكتفاء بخطوات إصلاحية ترتبط بتغيير مسؤول ما أو إعادة هيكلة مؤسسة ما، بل من المفيد جدا أن تكون لديه اســـتراتيجية شاملة للإصلاح تشرف على تشـــكيلها ووضعها وتنفيذها ومراجعتها عقول بشرية تملك المقومات الحقيقية للنهوض بهذه المهمة من كفاءة ونزاهة وقوة وإخلاص واستقلالية، ومن معالم هذه الاستراتيجية الحرص الشديد على تفعيل قانون الخدمة الاتحادي واعادة النظر بقانون الانتخاب وغيرها، وتقليص الفجوة بين الحد الأعلى والحد الأدنى لرواتب الموظفين، وتفعيل دور البرلمان العراقي في تشريع القوانين المعطلة وعلى رأســـها قانون الأحزاب وقانون الانتخابات فضلا على إجراء مراجعة شـــاملة للقوانين النافذة لمعرفة مدى انســـجامها مع متطلبات المرحلة واستيعابها لحاجات الناس، واتخاذ خطوات جادة لضمان فعلي لاستقلالية ونزاهة القضاء الذي يحتاج إلى إجراء تغييرات حقيقية وجذرية للشـــخصيات التي تمســـك بزمـــام إدارته؛ لكونه المرجع الأســـاس في ضمان حقوق وحريات الناس وتطبيق العدل في المجتمع ومؤسســـات الحكومة، وتفعيل دور مكاتب الادعاء العام والمفتشين العموميين وهيئة النزاهة وديوان المراقبة المالية؛ لتأخذ دورها الحقيقي في مكافحة الفساد من خلال وضع إدارتها بيد أناس يتمتعون بالكفاءة والاســـتقلالية، وإبعاد ســـطوة الأحزاب والقوى السياسية على مؤسســـات الدولة؛ حتى تكون هذه المؤسسات مؤسسات خدمة لجميع العراقيين ولا تكون أسيرة هوى هذا الحزب أو ذاك، وتطبيق معايير المهنية والكفاءة والاســـتقلالية أيضا في إدارة المؤسســـات الأمنية وتوحيد قيادتها وتنظيم عملها ورفع كفاءتها وتنمية قدراتها النوعية والكمية وبما يتناســـب مـــع حجم التحديات التي يتعرض لها العراق، ووضع سياســـة عامة لإدارة الدولة تحدد لصانع القرار ما يجب أن يصل إليه بعد خمس أو عشر سنوات أو أكثر؛ لتكون لديه رؤية يمكن أن يعمل في ضوئها ويحكم من خلالها على نجاحه أو فشـــله، رؤية يســـتطيع تنفيذها على أرض الواقع ويمنحها للشعب ليؤمن بها. ومن المهم أيضا أن تكون للعراق سياسة خارجية جديدة تنطلق من وحي التجربـــة العراقية في الحكم والمصلحـــة العراقية في التعامل مع دول العالم وتوحيـــد الموقف الداخلي خلف هذه السياســـة، وأن يكون مقياس التعامل مع دول العالم مقدار تحقيقها لمصالح العراق وعدم تهديدها لأمنه العســـكري والسياســـي والاقتصادي والاجتماعي لا مقدار قربهـــا أو بعدها الديني والمذهبي والقومي. كما يحتاج العبادي إلى سياســـة تعليمية وتربوية واضحة تصب في تنمية المجتمع وتعزز تماســـكه وســـلمه الأهلي وتحقق حاجات سوق العمـــل، وإلى خطـــة واضحة للإصلاح الاقتصادي تترافق مع تحديد دقيق للفلســـفة الاقتصادية المعتمدة في البلد، وتوظيف عناصر القوة الناعمة بشكل جيد لتعزيز المصالحة والسلم المجتمعي من خلال توظيف العقول الإعلامية والفنية والمعرفية القادرة على تفعيل دور المؤسسات ذات العلاقة. ومن المفيد الالتفات إلى الشباب والحرص على تقليص حجم البطالة بينهم وتعزيز اندماجهم المجتمعي ومعالجة مشاكلهم وحاجاتهم الملحة، والاهتمام أكثر بالأسرة العراقية وتعزيز تماســـكها ومعالجة مشاكلها، فقوة أي مجتمع تنبع من قوة أسره، ولا خير في مجتمع أسره مفككة تعاني من الضعف والمشـــاكل. ومن متطلبات الإصلاح الشـــامل تفعيل آليات المحاسبة والمراقبة داخل مؤسسات الدولة وإجراء محاســـبة فعلية وحقيقية وسريعة لكل مسؤول يثبت تورطه في ملفات فساد مالي وإداري، والانتقال

من مفهوم الإدارة لمصلحة الحزب أو الفئة أو الأسرة أو الشخص .. إلى الإدارة لمصلحة المواطن، ويكون رضا المواطن مقياســا نهائيا للنجاح في العمل. ومن الضروري عندما يعمل العبادي على تنفيذ اســتراتيجية الإصلاح الشــامل أن يدرك أن من متطلبات نجاحه في مســعاه هو امتلاكه لفريق عمل حكومي يتسم بالانسجام والتضامن والسرعة في اتخاذ القرارات الصعبة والملحة.

الخيار الصائب

إن التحديات التي ســتعترض طريق الســيد العبادي عندما يعمل على تنفيذ استراتيجيته الإصلاحية ستكون كبيرة جدا، ســواء على مستوى البيئة الداخلية أم على مســتوى البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية)، لكنه لا يمتلك خيارات بديلة، فإمّا يسير في هذا الطريق مستعينا بدعم المرجعية الدينية اللافت وبالإرادة الشعبية المطالبة بالتغيير وبالاكفاء من أبناء شعبه والخبرات الدولية النافعة، أو يبقى يراوح في مكانه منتظرا لمفاجآت قد تهدد العملية السياسية في العراق بمجملها، كما تهدد وحدة وسيادة هذا البلد، ويبدو أن الرجل قد اختار طريق العمل وهو الخيار الصائب لإنقاذ العراق من مستقبل مجهول لا تعرف عواقب تقلباته.

الوقت ليس في صالح السيد العبادي

بقلم: الدكتور خالد عليوي العرداوي
مدير مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء
آب/٢٠١٥

في التاسع من آب الجاري بدء السيد حيدر العبادي رئيس وزراء العراق سلسلة إجراءات إصلاحية تهدف إلى القضاء على الفساد المالي والإداري الذي أصاب مؤسسات الدولة بالترهل والقصور والعجز، وقد جاءت هذه الإصلاحات في أعقاب مظاهرات شعبية كبيرة تعم معظم محافظات العراق يطالب المشاركون فيها بالتغيير ومحاسبة المفسدين، فضلا على موقف مؤيد لهذه المظاهرات وناقد بحدة لعمل الحكومة أعربت عنه المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف من خلال سلسلة مستمرة من خطب الجمعة. إن هذه الإجراءات الإصلاحية تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح وهي ترقى إلى أن تكون انقلابا جذريا على القواعد الخاطئة التي شلت العملية السياسية منذ عام ٢٠٠٣ إلى الوقت الحاضر، تلك القواعد التي بنيت على المحاصصة بمختلف أشكالها، والمحسوبية والمنسوبية، والإفلات من العقوبة، وتسييس كل شيء من القضاء إلى السلطات التنفيذية والتشريعية، مما فسح المجال للتلاعب بكرامة وثروة ومصير شعب كامل، إلا أن التخلص من هذه القواعد لا يعد أمرا سهلا يمكن التخلص من تبعاته، بل هو محفوف بالمخاطر والتحديات الكثيرة.

تحديات في طريق الإصلاح

ستواجه السيد العبادي خلال هذه الأيام وفي المستقبل القريب عقبات عدة تتطلب منه الوقوف عندها وإيجاد الحلول المناسبة لها منها:

♦ العدو القريب أكثر إزعاجا من العدو البعيد، والمقصود بذلك أن المتورطين في شبكات الفساد من المقربين للسيد العبادي سواء من أعضاء حزبه أو أصدقائه يشكلون مشكلة حقيقية تواجهه، وعليه إيجاد الحلول لها بأقصى سرعة ، وربما من المفيد له أن يتحمل الألم النفسي المرافق لعملية محاسبة هؤلاء، فهم يحسبون على مرحلة سابقة تستدعي إصلاحاته أن يحرص على عدم إبقائهم والتهاون معهم؛ لأنهم سيضعفون مسيرته الإصلاحية ، ويعملون بشتى السبل على ازعاجه وتقليل دوره في قيادة المرحلة، كما أنه لا يمكنه محاسبة المفسدين البعيدين بصرامة عندما يغض الطرف ويسكت عن المفسدين القريبين منه. إن التخلص من هذه الشبكة القريبة من المفسدين المزعجين ستعطي للسيد العبادي مساحة وحرية أكبر في إثبات جديته وحزمه في محاربة الفساد، وتمكنه من التطلع إلى إيجاد نخبة أفضل من الشخصيات الموصوفة بالقوة والكفاءة والنزاهة لتلتف حوله وتكون جسرا له لتعزيز علاقته بشعبه.

♦ ردود أفعال مافيات الفساد، لقد تجذر الفساد بشكل مؤسساتي في العراق خلال السنوات الماضية، وتورطت فيه

شخصيات على أعلى المستويات السياسية والأمنية والاجتماعية، وهؤلاء يمثلون شبكات مترابطة تمتلك القوة والتأثير، وقد أطلق عليهم السيد العبادي تسمية حيتان الفساد، وإدراكا منه لقوتهم قال: سأمضي في طريق الإصلاح حتى لو فقدت حياتي. إن طريق الإصلاح الذي بدء العبادي السير فيه سيجعله يرتطم بهذه المافيات بشكل مباشر، وستعمل على عرقلة مسيرته الإصلاحية وتخلق له الكثير من المشاكل باسم الإرهاب تارة والطائفية تارة أخرى وغيرها، وسيفكر أصحابها أكثر من مرة بالانقلاب عليه أو إزاحته عن السلطة بطريقة أو أخرى، ولا يمكن إضعاف هذه الشبكات طالما يمسك أصحابها بمفاصل مهمة في إدارة الدولة، لذا على السيد العبادي الاستفادة من حالة الارتباك في صفوف هذه المافيات بسبب الضغط المرجعي والشعبي والعمل على إبعادهم عن مناصبهم المهمة التي يمسكون بها، بل وإبعاد جميع من يتعاطف معهم أو يكون جزءا من شبكاتهم، وإحالة جميع المتورطين منهم إلى القضاء العادل لمحاسبتهم واسترداد الأموال التي سرقوها، واستبدالهم برجال موثوقين معروفين بالنزاهة والكفاءة والوطنية والاستقلالية؛ ليكونوا عوامل مساعدة في تحريك عجلة الإصلاح بقوة وعزم إلى الأمام.

♦ التحول في القيادة، إن العراق اليوم يمر ببداية تحول واضح في قيادة الرموز السياسية التي أمسكت بزمام السلطة منذ عام ٢٠٠٣ إلى الوقت الحاضر، إذ إن غضب الشارع سيخلق ضغوطا متصاعدة على القيادات المعروفة من جميع المكونات، مما قد يضطر كتلها السياسية إلى تقديم وجوه جديدة أو المغامرة بالاندثار السياسي، فأغلب الرموز الموجودة في زعامة كتل وأحزاب السلطة أصبحت أوراقا سياسية محترقة حان الوقت لاستبدالها بغيرها، وفي المرحلة القادمة يبدو من بين القيادات المرجحة لتزعم الساحة السياسية كل من السيد العبادي كقيادة شيعية والسيد سليم الجبوري كقيادة سنية عربية وغيرهم بشرط أن يعرف هؤلاء كيفية الاستجابة لمتطلبات المرحلة، وطبعا التقدم لهذه القيادات على حساب قيادات أخرى من الممكن أن يخلق صراعا بين المتقدم والمتراجع، وهو صراع طبيعي في كل مرحلة انتقالية، والمطلوب من القيادات الجديدة أن تعجل بعملية التحول وعدم إطالتها؛ لأن في إطالتها تعزيزا لتأخر مسيرة بناء الدولة، وربما تدفع الظروف الشعب إلى البحث عن قيادات جديدة تكون أكثر استجابة لحاجاته، ومن متطلبات التعجيل أن تحرص القيادات الجديدة على إقناع القيادات القديمة أن الزمن ليس زمنها وأنه حان الوقت لتعلن اعتزالها العمل السياسي.

♦ الموقف الإقليمي والدولي، ستواجه إصلاحات العبادي ضغوطا من بعض الأطراف الدولية والإقليمية؛ بسبب تعرضها لشخصيات تحسب على هذا الطرف أو ذاك، وليس من مصلحته ولا مصلحة العراق فتح جبهات جديدة تزيد من الضغوط على الحكومة العراقية، لذا يجدر بالسياسة الخارجية للعراق أن تنشط في هذا الوقت؛ من أجل إقناع البيئة الإقليمية والدولية بالتغيير الحاصل، وتعزيز إدراكها بأن ما يحصل في العراق لا يضر بمصالح أحد، وأن محاسبة وملاحقة بعض المسؤولين العراقيين هو مجرد قضية عادلة يحددها القضاء وليس فيها استهدافا لأحد؛ وتحقيق هذه النتيجة، لخلق البيئة الإقليمية والدولية المساعدة تستدعي تغيير جميع قواعد العمل التي سارت عليها السياسة الخارجية العراقية في المدة الماضية، وهذا الأمر قد يكون صعبا نوعا ما، لكنه ليس مستحيلا.

♦ بناء جسور الثقة مع الشعب، لقد تحدثت في مقال سابق نشره مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء

بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٨ تحت عنوان (خمسة تحديات تواجه حكومة العبادي) بالقول: « إن انعدام الثقة بالسلطة يجعلها كاذبة وأنانية ومجرمة في نظر شعبها حتى لو لم تتصف بهذه الصفات. وإذا كان العبادي يطلب من الناس الالتفاف حول حكومته لمجابهة التحديات التي تعترضها، فهو لن ينجح في مسعاه هذا ما لم يقترب من الناس، ويُشعرهم بوجوده بينهم، فيشاركهم همومهم، ويكاشفهم بما يتخذه من خطوات لبناء مستقبل آمن وسعيد لهم ولأبنائهم، ويكون قويًا وصادقًا في تحقيق المصلحة العامة ومحاسبة من يزيد من تعاسة شعبه. فالحصول على ثقة شعبه يمثل التحدي الأكبر أمام حكومته، الذي إن لم ينجح فيه سيفشل في مواجهة كل التحديات الأخرى»، وفعلا أثبتت اللإحداث الأخيرة في العراق أن الشعب فقد ثقته بحكومته الاتحادية وحكوماته المحلية بشكل كبير، وبدء ينظر إليها على أنها سبب تعاسته وبؤسه، وأنه اليوم يثق بشخص العبادي لا بالحكومة التي يرأسها، والمطلوب تعزيز هذه الثقة وجعلها من أولويات المنهج الإصلاحي للحكومة ورئيسها، فلا يمكن للحكومة أن تعمل بنجاح من دون شعب يثق بها ويؤازرها. إن اتخاذ خطوات جادة وسريعة وقوية في مساعدة الناس ومحاسبة الفاسدين يمكن أن تقنع الناس بقيادة العبادي، لكن من الأمور المهمة هو تعزيز هذه الثقة وديمومتها والحرص على عدم تقطع جسورها تحت أي ظرف.

الاستخفاف بالوقت مغامرة غير محسوبة

عندما طالبت المرجعية الدينية العليا في خطبة الجمعة الموافقة ليوم السابع من آب الجاري السيد العبادي بترك الإجراءات الثانوية، والاتصاف بالجرأة والشجاعة لاتخاذ خطوات أكثر تأثيرا، وضرب الفاسدين بيد من حديد، فإن من الواضح أن هناك إدراكا لدى المرجعية بأن الظرف يستدعي عدم التأخر في العمل الإصلاحي، وهذا صحيح، إلا أن نجاح السيد العبادي في تطبيق إجراءاته الإصلاحية والتغلب على التحديات التي تعترضها يتطلب منه أن يدرك أن الوقت لا يعمل لمصلحته؛ لأنه محاصر من جبهتين: جبهة المرجعية والشعب التي تطالبه بالتغيير، وجبهة الفساد وشبكاته التي تعاند التغيير وتحاول افشاله بشتى السبل، وكلما تأخر في السير بسرعة إلى الأمام زادت نقمة الجبهة الأولى عليه وفقدت الثقة به ، وربما تتخلى عنه، أما بالنسبة للجبهة الثانية فالتأخير يعني التقاط أنفاسها، وإعادة ترتيب أوراقها، وخلقها الظروف الملائمة للانقضاض عليه بطريقة أو أخرى. أما مع السرعة في العمل فأنه سيمتص زخم الجماهير ويقنعها بتلبية مطالبها ويقنع المرجعية معها بقدرته على النجاح وتصحيح مسار العملية السياسية، وتحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية، كما أنه سيزيد ارتباك جبهة الفساد، ويشتت شملها، وسيستفيد من ضغط الشعب والمرجعية في إنهاكها واضعافها إلى اقصى حد، تمهيدا للقضاء عليها نهائيا. والسرعة تقتضي معها التحلي بثلاثة شروط مهمة هي: الحكمة والوضوح والاستراتيجية الشاملة للتقدم نحو الأمام.

على أي حال، لقد وضعت الأقدار السيد العبادي في موقف لا يحسد عليه، ولحظة تاريخية شديدة الخطورة، تحتاج منه أن يثبت أنه رجل المرحلة القادر على إنقاذ دولته في أصعب ظروفها حرجا وتعقيدا.

الحكومة العراقية والفرصة الأخيرة للإصلاح وإبعاد شبح التقسيم

بقلم: د. حسين أحمد السرحان
مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء
آب/٢٠١٥

شـــهد العراق منذ أواخر تموز وبداية شـــهر آب/٢٠١٥ رفضا واسع النطاق للسياسات الحكومية في مختلف المجالات بدلالـــة المطالب التي رفعت خلال المظاهرات التي عمّت محافظات الوســـط والجنوب على مدى الأربعة أســـابيع الماضية. ولو لم تكن المحافظات الغربية ساحـة لقتال تنظيم «الدولة الإسلاميـة» الإرهابي أو ما يسمى اختصارا بـ «داعش» لكانت هي الأخرى تشهد مظاهرات مماثلة، على اعتبار أن ما تشهده هذه المحافظات ليس أفضل حالا من نظيراتها. وتدرجت بوضوح المطالب خلال الأسابيع الماضية، فبعد أن بدأت بالمطالبة بتوفير الطاقة الكهربائية في أســـبوعها الأول بفعل الارتفاع غير المسبوق لدرجات الحرارة، تطورت لتصل إلى المطالبة بتوفير الخدمات والتصدي للفساد المالي والإداري - الذي أخذ نمطا مؤسساتياً خلال السنوات بعد عام ٢٠٠٣ - وضرورة الإصلاح الحكومي باســـتبدال أعضاء الحكومة الحاليين ومسؤولي مؤسسات الدولة الأخرى بآخرين من ذوي الاختصاص والكفاءة والنزاهة والشجاعة وبعيدا عن المحاصصة الحزبية، ثم تطورت إلى المطالبة بالإصلاح القضائي بوصفه الســـلطة التي تمتلك القول الفصل في التصدي للفاسدين لتقوم بدورها في هذا المجال، ثم آلت المطالبات إلى إلغاء مجالس المحافظات كما حصل في محافظة الديوانية، إذ أُجبر رئيس المجلس على تقديم استقالته إلى مجلس النواب وامتـــدت مثل هذه المطالب إلى باقي المحافظات. وإزاء تلك المطالب لم تكن الإصلاحات ملبية لمطالب المرجعية والمتظاهرين، إذ لم يجر إبعاد التشـــكيلة الحكومية الحالية عن المحاصصة الحزبية، كما أن إلغاء بعض الوزارات ودمجهـــا بالبعض الآخر لم يشـــمل جميع الوزارات المتقاربة مثل الزراعة والمـــوارد المائية والتجارة والصناعة والزراعة، والسبب في ذلك هو أن هذه الوزارات من حصة أحزاب لا يتمكن السيد رئيس مجلس الوزراء الوقوف بالضـــد من مصالحها في الوقت الحاضر على الأقل، وإنما اقتصرت إجراءات الإلغاء والدمج على وزارات مثل: وزارة البيئـــة، والتـــي هي من حصة التحالف المدني الديمقراطي الذي وضع التصرف بها بيد رئيس الحكومة في بيان له عقب انطلاق التظاهرات؛ وكذلك وزارة العلوم التكنولوجيا التي يتزعمها وزير من المكون المسيحي، وهو أحد النواب المســـيحيين الخمس في البرلمان العراقي عن قائمة الوركاء الديمقراطية، وهذه الكتلة لاتملك ما تملكه القوائم والكتل الأخرى من مقومات القوة والمجابهة؛ ووزارة حقوق الإنســـان وهي من حصة المكون التركماني؛ وإلغاء وزارات الدولة التي لســـيت لديها تخصيصات مالية مســـتقلة وليس لها هيكل إداري بل تعتمد على تنسيب موظفين من الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

مجمل الحديث، العراق يسير نحو منحدر خطر، إذ تعصف به الأزمات الأمنية والاقتصادية نتيجة انخفاض أسعار النفط، وسوء الخدمات، ولا يوجد وقت كاف لتعطيل الإصلاحات أو التسويف بتطبيقها على أرض الواقع، ولاسيما

أن ســـاحات التظاهر قد شـــهدت تعرضا للمتظاهرين بأســـاليب عنيفة في محافظات البصـــرة وبابل وقد تمتد إلى محافظات أخرى، وهذا الأسلوب للتعامل مع المتظاهرين – في حال استمراره وانتشاره – سيقود حتما إلى زعزعة الأمن والاستقرار في وسط وجنوب العراق في الوقت الذي تسيطر فيه جماعة «داعش» الإرهابية على مساحات شاسعة من مناطق العراق الغربية والشمالية الغربية وما زالت تشكل جبهة مستعرة في الوقت الحاضر.

الفرصة الأخيرة للإصلاح:

ربمـــا تكون الأســـابيع القليلة القادمة هي الفرصـــة الأخيرة للحكومة العراقية، لذا تتطلـــب الظروف اعتماد منهج (الإصلاح بمبادرة من النظام)، أي أن تبادر النخب السياسية إلى إجراء الإصلاحات الحقيقية وتبتعد عن التسويف وأن تدرك ضرورات المرحلة وقصر المدة الزمنية، أو أن يعترف من يتربع على قمة النظام السياسي (السيد رئيس مجلس الوزراء) في العراق بأن النظام ضعيف وهو غير قادر على التصدي «للأحزاب السياسية» المشاركة في إدارة الســـلطة في العراق وأن يقف إلى جانب الشـــارع العراقي وإرادة الجماهير والمرجعية الدينية التي أشارت في خطبة الجمعة ٢١/آب/ ٢٠١٥ بـ «أن النصر ســـيتحقق في معركة الإصلاح» وأعطتها أهمية مساوية لأهمية القتال ضد تنظيم «داعش» الإرهابي في جبهات القتال، وأن يســـعى إلى التفاعل المشـــترك مع المتظاهرين الذين قد يشـــكلون معارضة حقيقية في قادم الأيام عبر اعتماد منهج (الإصلاح عبر حل وسط)، وبدون هاتين الخطوتين فإن الإصلاح سيتم - عاجلا أم آجلا - عبر استبدال النظام السياسي القائم في البلاد، وستقود جماعات التغيير حملة الإصلاح بعد أن يَســـقط النظام أو يُســـقط، وسيُعتمد حينها منهج (الإصلاح عبر اســـتبدال النظام)؛ لأن المرجعية أدامت زخم معركة الإصلاح.

ومـــن المتوقع - بعد إدراك الجماهيـــر العراقية والمرجعية الدينية بأن إجـــراءات الإصلاح ضعيفة ولا ترتقي إلى مســـتوى الحلول الجذرية لمعالجة الواقع المتأزم - أن يرتفع ســـقف المطالب إلى إســـقاط الحكومة وحل البرلمان والدعوة إلى مرحلة انتقالية جديدة لتشـــكيل نظام سياســـي جديد عبر انتخابات جديـــدة، إذ لا توجد هناك فرصة أو فرص أخرى ليعول عليها الســـيد رئيس مجلس الوزراء لأجل الإصلاح، وليس هناك متســـع من الوقت أمامه من أجل الانطلاق في إجراءاته الإصلاحية لبناء العراق على أسس صحيحة تسمح ببناء الشرعية السياسية لنظام الحكم وتحقق مستلزمات العدالة الاجتماعية.

الفرصة الأخيرة لإبعاد شبح التقسيم:

إن الظـــروف التـــي مرت وتمر بها البلاد على الأصعدة السياســـية والأمنية والاقتصاديـــة بالغة الصعوبة، وهي مشخصة أسباباً ومعالجات، وجاءت نتيجة تراكمات سنوات مضت من سوء استخدام السلطة وسوء الإدارة والفساد والمحاصصة الحزبية وأســـباب أخرى، ما دعا الكثير من المختصين إلى الإشـــارة إلى أن الحكومة الحالية ربما تكـــون الحكومة الأخيرة لعراق موحد. لذا فالشـــعب العراقي أدرك خطورة ما آلـــت إليه الأوضاع في البلاد، كما

وجدت المرجعية الدينية في صحوة الجماهير هذه فرصة للتأكيد على دعوتها بمعالجة الفســـاد وإنهاء المحاصصة والإتيان بأشـــخاص أكفاء مخلصين، وتجاوز المشاكل والســـلبيات الناتجة عن السنوات عقب عام ٢٠٠٣ وأهمها انعـــدام العدالة الاجتماعيـــة والطائفية والمصالح الضيقة، وتحقيق هدف القضاء علـــى الطائفية التي مزقت البلاد وأضاعت هويته، مما يتطلب إجراء إصلاحات شاملة بإبعاد إدارة الدولة عن المحاصصة الطائفية والحزبية، للنأي بالبلاد عن مؤشـــرات التقسيم وفقدان وحدة البلاد، وشخصت المرجعية الدينية ذلك في معرض إجابتها على أسئلة وكالة فرانس برس يوم ٢٠/آب/٢٠١٥، إذ أكدت: «إذا لم يتم الإصلاح الحقيقي من خلال مكافحة الفساد بلا هوادة وتحقيق العدالة الاجتماعية على مختلف الأصعدة، فإنه من المتوقع أن تســـوء الأوضاع أكثر من ذي قبل، وربما تنجرّ إلى ما لايتمناه أي عراقي محب لوطنه من التقســـيم ونحوه لا قدر الله، وهنا تكمن الأهمية القصوى للدعوة إلى الإسراع في الإصلاح...».

السلطة القضائية وخطوات الحكومة العراقية في الإصلاح

بقلم: د. حسين أحمد السرحان
مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء
آب/٢٠١٥

منذ ٣١/ تموز/٢٠١٥ بدأت المطالبات الشعبية في أغلب المحافظات العراقية بضرورة إدراك حقيقة أن البلد يسير نحو منحدر خطير ولاسيما مع تصاعد الأزمات الأمنية والاقتصادية ونقص الخدمات بشكل خاص بفعل انتشار الفساد. وزاد صخب تلك المظاهرات بعد الموقف الإيجابي للمرجعية الدينية، فضلا عما أورده السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في خطابه عقب انطلاق التظاهرات بأن الفساد راسخ في مؤسسات الدولة وذكر بعض المراحل المرعبة التي وصل اليها، مؤكدا على ضرورة الإصلاح السياسي والإداري. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تنامي الوعي الجماهيري بأهمية الرقابة الشـــعبية على أداء مؤسسات الدولة. وتصاعدت المطالب باتجاه وجوب الإصلاح في النظام السياسي والقضاء على ترهل مؤسساته.

تعاملت الســـلطة التنفيذية بإيجابيـــة مع التظاهرات ابتداءاً من خطاب الســـيد رئيس مجلس الـــوزراء وترحيبه بتلك المظاهرات وتأييده لها، ومساندة السلطة التشريعية (مجلس النواب) لخطوات الإصلاح وتصديقها على حزمة الإصلاح الحكومـــي التـــي تقدمت بها الحكومة، والتـــي تتضمن إلغاء مناصب نواب رئيـــس الجمهورية ونواب رئيس مجلس الوزراء وتخفيض الحمايات وغيرها من الخطوات التي تصب في خدمة محاربة الفساد والقضاء على الترهل الإداري وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا الموقف من السلطتين التنفيذية والتشريعية جيد ويحتاج إلى تعزيز من خلال التطبيق الحقيقي لبنود حزم الإصلاح.

أما بالنسبة للسلطة القضائية - وهي موضوع نقاشنا - فنرى وجوب تنامي دورها في تعزيز واستكمال هذه الإصلاحات، فهي مطالبة بأن يكون لها دور مختلف تماما عن دورها الســـابق والذي أقل ما يوصف بأنه دور ســـلبي في تعاملها مع قضايا الفساد المرفوعة لها من هيئة النزاهة «المستقلة» ولجنة النزاهة البرلمانية، وأن يكون دورها الجديد موازياً لكل خطوة من خطوات الإصلاح التي ســـتنتهجها السلطات التنفيذية وربما التشريعية، وأن تستند في عملها إلى مبدأ تكون فيه السلطة القضائية خارج تغطية الأجندات السياسية وبعيدة عن فكرة المحاصصة السياسية؛ لأن العمل القضائي فوق الانتماءات، وانتماؤه الحقيقي لعقيدة العدالة التي تتجلى في التطبيق الســـليم للنص القانوني، وأن تســـير وفق ما جاء به الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠١٥، فقد جاء في بنود الدستور ما يأتي:

♦ **نص المادة (١٤): (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي).**

♦ وتتمتع السلطة القضائية في العراق باستقلالية كبيرة كما جاء في المادة **(١٩) - أولاً: (القضاء مستقل لا سلطان عليه**

لغير القانون). فالنظام السياسي في العراق قائم على مبدأ فصل السلطات **المادة ٤٧ :)تتكون السلطات الاتحادية، من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات)**.

ومن المتوقع أن تشهد دوائر المدعي العام دعاوى كثيرة في الأيام القادمة تتعلق بقضايا فساد ضد موظفين في مختلف مؤسسات الدولة، وعلى مؤسسات السلطة القضائية أن تتعامل معاملة عادلة في الإجراءات القضائية والإدارية وبنفس الأهمية ودون تمييز بين المدعين أو بين القضايا، كما جاء في **المادة (١٩) - سادســا: (لكل فرد الحق في أن يعامل معاملة عادلة في الإجراءات القضائية والإدارية)**؛ لذا لابد للسلطة القضائية أن تقوم بدورها وتثبت أنها بعيدة عن تدخل القيادات الحزبية والأحزاب في عملها، إذ ستؤول الأمور لتصل ملفات الفساد إلى مؤسسات السلطة القضائية وستكون الكرة في ملعبها، وهنا لابد من إثبات أنها بعيده عن التدخل وأنها مواكبة لإجراءات الإصلاح.

أما إذا لم تعمل السلطة القضائية على مواكبة جهود الإصلاحات، فسيتصاعد الرفض الشعبي وسيقول كلمته في ضرورة تغيير شــخوصها، وعليه فمن الأفضل أن يقوم رئيس الســلطة القضائية بترشيح قضاة معروفين بكفاءتهم وإخلاصهم لبلدهــم ومدركين لضرورات المرحلة وفق **المادة (٩١) - ثانيا: (ترشــيح رئيس وأعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الاشراف القضائي وعرضها على مجلس النواب للموافقة على تعيينهم)**، والمادة (٦١ - خامســاً / أ) فيمــا يخص صلاحيات مجلس النواب (**الموافقة على تعييــن كل من: أ - رئيس وأعضاء محكمة التمييــز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الاشــراف القضائي بالأغلبيــة المطلقة، بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الأعلى)**. ومن خلال تكامل الأدوار الإصلاحية بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، يمكن لطريق بناء الدولة العراقية أن يصحح مســاره ويتخلص من كل العيوب والثغرات والمشــاكل التي رافقته منذ ٢٠٠٣/٤/٩ إلى الوقت الحاضر.

الاقتصاد العراقي ومخاطر الهيمنة النفطية

بقلم: أ.م.د حيدر حسين آل طعمة
مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء
أيار/ ٢٠١٥

غالبا ما توصف البلدان المعتمدة على النفط عموما، بأنها بلدان ذات كفاءة واطئة في إدارة الموارد العامة، مع الإسراف في الإنفاق قليل الجدوى، وذات بيئة من الثقافة الريعية تعرقل الإصلاح وتسمح بنفوذ المصالح غير المشروعة، والتكاسل في تنمية الموارد من غير النفط الخام. ومنذ ثمانينات القرن الماضي، تحددت بنية الاقتصاد العراقي وتبلورت بتزايد اعتماده على قطاع النفط الخام، والتوسع غير المستدام لقطاع الخدمات غير المنتجة وبخاصة الجهاز العسكري، وإهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة على نحو متواصل، وانهيار الاستثمار الإنتاجي في النشاطات الاقتصادية غير العسكرية، وتدهور في مساهمة القطاع الخاص في الناتج، كل هذه الأمور أدت إلى تعميق السمات الريعية للاقتصاد العراقي.

ولم تقدم التجربة الاقتصادية في العراق، دليلا على مسار مختلف، لحد الآن، في إدارة المال العام أو مقومات نهضة صناعية - زراعية - عمرانية طال انتظارها. ولا شك أن هبوط سعر النفط إلى قرابة ٥٠ دولارا للبرميل، وربما دون ذلك، هو صدمة لاقتصاد العراق ونتائجها النهائية متعلقة في تدابير التكيف مع مورد نفطي منخفض. ولكنها في الوقت نفسه - أي تلك الصدمة - تقدم فرصة للمراجعة الشاملة أضعناها عام ٢٠٠٩ عندما هوى سعر النفط إلى ٣٠ دولارا للبرميل.

ويعتمد العراق على النفط بشكل كبير حتى عند مقارنته مع غيره من البلدان النفطية، ويبين الشكل أدناه[١] هيمنة قطاع النفط على الصادرات في العراق مقارنة بدول نفطية أخرى، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي بشدة على مورد وحيد وتشكل صادراته من النفط الخام قرابة (٩٧٪) من إجمالي الصادرات، وهي بذلك تفوق نسب هذا النوع من الصادرات في أي بلد آخر في المنطقة. ومن المتوقع أن يزداد هذا النوع من الاختلال مع زيادة اختلال الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي؛ لأن جولات التراخيص سوف تؤدي إلى تنامي إنتاج النفط بمعدل أسرع بكثير من تنامي الإنتاج في القطاعات الأخرى. وهذا اختلال لا يمكن التخلص منه في الأمد القصير والمتوسط؛ لأن العراق لا يمتلك مصادر لتمويل الإعمار والتنمية في القطاعات الأخرى إلا من خلال زيادة إنتاج وتصدير النفط وهذا بالتأكيد سوف يعمق الاختلالات الهيكلية في الأمد القصير.

إن صدمة هبوط الإيرادات النفطية كانت مفاجئة لمعظم البلدان النفطية، وبالخصوص العراق؛ كونه يخوض حربا

---

(١) عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي: فوضى تنموية..خيارات الانطلاق، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي، بغداد، ٢٠١٣، ص١٠٠.

داخليـــة مع تنظيم «داعش»، فضلا على ملفات إعادة إعمار المناطق التي شـــهدت معارك، ومد يد العون للمهجرين، وتوفير مبالغ وسلع وخدمات تسهم في التخفيف من معاناتهم، كل ذلك يتطلب تمويلا مفتوحا لا خطة تقشفية. حيث يواجه العراق «صدمة مزدوجة» تتمثل في هجمات تنظيم «داعش»، والهبوط الذي تشهده أسعار النفط على مستوى العالم. وعلى الرغم من تقهقر جماعات «داعش» عقب الانتصارات التي حققها الحشـــد الشـــعبي والضربات الجوية مؤخرا، يبدو أن الصراع ســـيظل مســـتمرا لأمد غير قصير. ولهذه الهجمات تأثير بالغ على الاقتصاد غير النفطي من خلال تدمير البنية التحتية والأصول، وتعطيل حركة التجارة، وإعاقة الحصول على الوقود والكهرباء، وإحداث تراجع في ثقة المســـتثمرين. وجاء انهيار أسعار النفط العالمية ليفاقم التوترات الناجمة عن هجمات تنظيم «داعش»، وينشئ تعقيدات أمـــام الجهود المبذولة للتعامل معها. فنظرا لإيرادات تصدير النفط التي تشـــكل أكثر من ٩٥٪ من مجموع الإيرادات الحكومية، يظل العراق معرضاً بشـــكل دائم لأثر تقلبات أســـعار النفط. وقد بدأ تراجع أسعار النفط يخفِّض الإيرادات الحكومية بالفعل (ويشـــكل عبئا على الاقتصاد من خلال تراجع الإنفاق الحكومي)، بينما يتزايد الإنفاق على المتطلبات الأمنية والإنسانية الناشئة عن التوتر الأمني في البلد.

مع ذلك، فإن مثل هذه الصدمة المالية قد تعيد التنظيم المالي للموازنة وتشدد من رقابة الدولة على المال العام ومكافحة الفســـاد فضلا عن العمل على تقليص النفقات الغير ضرورية التي أدمنت عليها الحكومة بسبب الريع النفطي. ويتطلب الوضع الراهن قيام الحكومة بعدة إجراءات، لعل أبرزها: ترشيق الإنفاق الحكومي، وإصلاح النظام الضريبي من خلال سن عدد من القوانين التي تسهم في توسيع الأوعية الضريبية وتحديد أسعار جديدة للضرائب تنسجم والمقدرة التكليفية للمواطن مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم إثقال كاهل الطبقات الفقيرة والمتوســـطة، والعمل على إعادة هيكلة الصناعات المملوكـــة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص، إذ تكشـــف الموازنات العامة الســـابقة أن دعم وتمويل هذه الصناعات لم يحســـن من أدائها الاقتصادي فما زالت أغلب المشروعات العامة غارقة في الخسائر. أما بالنسبة لتفعيل القطاعات غير النفطية، فهذا يتطلب خطة لتنويع مصادر الإيرادات عبر تحفيز القطاعات غير النفطية في البلد.

القطاع المصرفي في العراق وتحديات الإصلاح والتطوير

بقلم: أ.م.د حيدر حسين آل طعمة
مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء
أيار/ ٢٠١٥

يلعب قطاع المصارف دوراً بارزاً في حشد الموارد الاقتصادية وتمويل النمو الاقتصادي فضلاً عن دوره في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي للاقتصاديات الحديثة. وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي العراقي يعد من النظم العريقة في المنطقة العربية، إلا أنه يبقى نظاما تقليديا في عمله بطيئا في تطوره، إذ ألقت ظروف الحرب التي مر بها العراق منذ العام ١٩٨٠ والحصار الاقتصادي عام ١٩٩١ والفلسفة الاقتصادية التي كانت سائدة في الاقتصاد العراقي بظلالها على القطاع المصرفي في البلد تاركة موروثا وأطر بشرية وسياقات عمل وقوانين خلقت فجوة كبيرة بينه وبين النظم المصرفية السائدة في المنطقة والعالم.

ويتكون الجهاز المصرفي العراقي من البنك المركزي العراقي، إضافة إلى (٥٤) مصرفا، منها ستة مصارف حكومية هي (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقي للتجارة، الزراعي التعاوني، الصناع، العقاري) فضلا عن (٣٠) مصرفا خاصا إضافة إلى (١٥) فرعا لمصارف أجنبية، كما توجد سبعة مشاركات عربية وأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية، حيث سمح قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ والتعليمات الصادرة بموجبه مشاركة المصارف الأجنبية في رؤوس أموال المصارف العراقية، وقد تراوحت هذه المشاركة ما بين ٤٥٪ وحتى أكثر من ٨٥٪ في بعض المصارف[١].

ملامح التخلف المصرفي في العراق

يعاني القطاع المصرفي في العراق من عدد كبير من أوجه التخلف والقصور التي تحد من إمكانية نهوض هذا القطاع ومواكبته للنظم المصرفية العربية والعالمية، وأخذ دوره في دعم عملية النمو والاستقرار المالي والاقتصادي. وفي هذا السياق يمكن إبراز عدد من الملاحظات والمشاكل التي يعانيها الجهاز المصرفي العراقي وكما يأتي:

١- انخفاض الكثافة المصرفية التي تبلغ حاليا بحدود فرع مصرف واحد لكل (٣٥٠٠٠) نسمة، وهي نسبة منخفضة قياسا بالنسبة المعيارية العالمية البالغة مصرف واحد لكل (١٠٠٠٠) نسمة[٢].

---

(١) ماجد الصوري، إصلاح النظام المصرفي في العراق، مجلة الحوار، معهد التقدم للسياسات الإنمائية، ٢٠١٤.

(٢) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ٢٠١٣، ص٤.

٢- غياب الاستراتيجيات المصرفية الفاعلة والخطط التفصيلية السنوية لدى غالبية المصارف والتي ينص عليها قانون المصارف بمادته السادسة والعشرين.

٣- غياب المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي، مثل شركة للتأمين على الودائع، وأخرى للتأمين على القروض الكبيرة، وشركة لدراسة مخاطر السوق، وغيرها.

٤- عدم تناسب الخدمات المصرفية مع المتطلبات والحاجات الاقتصادية للعراق في ضوء توجهات نمو اقتصاد السوق، حيث يبلغ عدد الخدمات بحدود (٢٠) خدمة مقارنة بما أتاحته المادة (٢٧) من قانون المصارف والتي بلغت أكثر من (٥٠) خدمة مصرفية، وهي أقل مما تقدمه المصارف العربية والأجنبية.

٥- ترهل الهيكل الإداري في الكثير من المصارف وخصوصا في المصارف الحكومية.

٦- سياسة التمييز الحكومي في التعامل مع المصارف الخاصة والتي تتمثل بمنع دوائر الدولة وشركات القطاع العام من إيداع أموالها في تلك المصارف، وعدم قبول الصكوك المصدقة والعادية وخطابات الضمان الصادرة عنها إلا ضمن حدود معينة لا تسمح بالمنافسة مع المصارف الحكومية.

٧- الإجراءات الروتينية التقليدية التي تعتمدها دائرة مسجل الشركات، والتي تتسبب بتأخير المصادقة على القرارات المتخذة من الهيئات العامة للمصارف، ومنها زيادة رؤوس الأموال، وعقد اجتماعات هيئاتها العامة.

٨- تأخر إعادة تداول أسهم المصارف الخاصة في جلسات التداول الجارية في سوق العراق للأوراق المالية، مما يسبب أضرارا وخسائر للمساهمين والمستثمرين على السواء.

٩- تأخر المصارف الحكومية وبعض المصارف الخاصة في اقتناء أنظمة مصرفية شاملة أو ربط فروعها بشبكة اتصالات مع إداراتها العامة، وعدم قيامها باتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق الصيرفة الالكترونية بما فيها الصكوك الالكترونية.

١٠- تدني نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تتراوح هذه النسبة بين ٩ ـ ١٠٪ من هذا الناتج مقارنة بنسبة ٥٥٪ في مجموع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وإذا نسبنا حجم الائتمان إلى رؤوس أموال المصارف واحتياطياتها السليمة فإنه لا يتجاوز ٢,١ مرة، في حين تسمح تعليمات البنك المركزي بأن يبلغ الائتمان ثمانية أضعاف رأسمال المصرف واحتياطياته السليمة[٣].

١١- توفر سيولة عالية لدى المصارف تقترب من ٦٠٪، الأمر الذي يعكس عجز القطاع عن تشغيل واستثمار موجوداته وودائعه بما يخدم الاقتصاد الوطني من جهة ويؤثر سلبا في ربحية المصارف من جهة ثانية بإضاعة فرص الاستثمار المتاحة.

---

(٣) موفق حسن محمود، واقع القطاع المصرفي العراقي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية، جريدة العالم، العدد ١٢٥٨، أيار ٢٠١٥.

١٢- ثمة تفاوت كبير بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة في سوق العراق، فسعر الفائدة على الودائع الثابتة والتوفير يتراوح بين ١ ـ ٧٪، فيما تتراوح الفائدة على الائتمان بين ١٠ ـ ١٥٪، مما يترك هامشا بنحو ٨٪ بين السعرين، وهو هامش كبير إذا ما قورن بنسبة ٥٪ السائدة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وما من شك في أن لارتفاع أسعار الفائدة هذا آثارا سلبية على حجم الائتمان الممنوح، بل يشكل عائقا للاقتراض للأغراض التنموية.

١٣- التباطؤ في إصدار تشريعات تعمل على تحريك عجلة الإصلاح المصرفي، وما زال عدد من مشاريع الإصلاح المصرفي على رفوف الحكومة ومجلس النواب بانتظار المناقشة والإقرار.

١٤- عدم وضوح الرؤى والسياسات الاقتصادية وعدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في إقرار الخطط الداعمة للإصلاح المصرفي، فضلا على ضعف العلاقة البينية بين السلطات المختلفة ذات العلاقة (البنك المركزي، وزارة المالية، المصارف الحكومية منها والأهلية)، ومثال على ذلك صدور تعليمات من وزارة المالية تتعلق بعدم قبول الصكوك وخطابات الضمان من المصارف.

١٥- الفساد الإداري والمالي والسلوكيات البيروقراطية في الهرم الإداري للمؤسسات المصرفية الحكومية منها والأهلية.

١٦- التشريعات والتعليمات السارية التي تحجّم عمل المصارف وتحدّ من توسع وتطور القطاع المصرفي في البلد، ومنها التعقيدات البيروقراطية المصاحبة لمنح القروض الاستثمارية لرجال الأعمال.

١٧- انعدام الرؤية المستقبلية الخاصة بالواقع المحلي لعملية الإصلاح المصرفي من قبل القائمين عليها في وزارة المالية والبنك المركزي، إذ إن خصوصية وضع القطاع المصرفي وما يعانيه من مشاكل يحتم وضع تصور خاص يتناغم مع الواقع الحالي ومع التجارب المتطورة في الخارج.

الأزمة الاقتصادية الراهنة والإصلاح المطلوب

بقلم: أ.م.د حيدر حسين آل طعمة
مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء
أيلول/٢٠١٥

يتوقع أن يدخل الاقتصاد العراقي مرحلة ركود عميق مع بداية العام المقبل خصوصا مع التدهور المستمر لأسعار النفط الخام وإخفاق الحكومة في تنويع مصادر إيرادات الموازنة من جهة وضغط النفقات الحكومية من جهة أخرى. التحديات الصعبة التي تواجه الاقتصاد العراقي تفرض عليه التكيف مع شحة الموارد النفطية وتفعيل القطاعات الاقتصادية البديلة كالصناعة والزراعة والسياحة وتحفيز القطاع الخاص ليس فقط لتمويل نفقات الموازنة وإنما أيضا لامتصاص البطالة وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة والحد من الاعتماد الكلي على الاستيرادات في تغطية الحاجة المحلية من السلع.

المشهد الاقتصادي الراهن

المشهد الاقتصادي لا يقل تعقيدا عن المشهد السياسي في العراق وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أبرز ملامح تدهور اقتصاد البلد وطبيعة التحديات التي تواجه الإصلاح الاقتصادي:

١- الهبوط الحاد والمستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية:

تشير توقعات منظمة أوبك الأخيرة إلى استمرار التدهور في أسعار النفط لعدة سنوات نظرا لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من جهة والزيادة المستمرة في إنتاج النفط الخام من داخل وخارج أوبك من جهة أخرى، ولن يتعافى السعر قبل نهاية العقد ليصل على أفضل تقدير إلى ٨٠ دولار للبرميل عام ٢٠٢٠ بحسب تقرير المنظمة.

٢- الحرب الشرسة مع «داعش» وتكاليفها العسكرية والمدنية:

يخوض العراق حربا ضروسا مع عصابات «داعش» الإرهابية في معارك دخلت عامها الثاني، وبحسب مصادر في اللجنة المالية البرلمانية فان تكلفة الحرب الدائرة تتجاوز ١٠ مليون دولار يوميا، ناهيك عن تكاليف عقود التسليح والطائرات.

٣- ضعف البنية التحتية وتدهور بيئة الأعمال القادرة على تحفيز القطاع الخاص:

لم تنجح الحكومة خلال أكثر من عقد في تحقيق الحد الادنى من تحسين البنية التحتية اللأزمة لانطلاق القطاع

الخـــاص، إذ لا يزال ملف الطاقة الكهربائية يشـــكل تحديـــا أمام فرص البلد في التقدم والاســـتقرار، ولم تفلح الموازنات الانفجارية للســـنوات الســـابقة في توفير الاكتفاء الذاتي من الطاقة وتحســـين مستوى الطرق وإدامة شـــبكات الماء والمجاري في البلد، من جانب آخر لم تنجح الحكومة في إقرار حزمة قوانين وتشـــريعات قادرة على تنشيط القطاع الخاص.

٤- المحاصصة الطائفية ومزاحمة التنكوقراط في إدارة الملف الاقتصادي والخدمي:

يلاحظ تطور ظاهرة المحاصصة السياســـية والطائفية بشـــكل خطير لتصل إلى المناصب الدنيا في السلم الإداري، وقد انعكس ســـوء إدارة الملف الاقتصادي بشـــكل واضح على أداء الحكومات الســـابقة والحكومة الحالية. إذ زاد تركز قطاع النفط في نسبة الناتج المحلي الإجمالي وانزلقت معظم القطاعات الاقتصادية في ركود مزمن وتبخرت المليارات من الموارد النفطية في مشاريع وهمية .

٥- تفاقم ظاهرة البطالة خصوصا بين الخريجين وارتفاع معدلات الفقر:

بحســـب آخر إحصاءات وزارة التخطيط فإن معدلات البطالة في البلد تجاوزت ٣٠٪ مؤخرا في بلد يعد من أغنى بلدان العالم بالموارد الطبيعية، رافق ذلك ارتفاع نســـبة الفقر إلى ٢٥٪ مما ينذر بحدوث كارثة إنســـانية خصوصا مع دخول العراق الهبة الديمغرافية.

٦- الفساد المالي والإداري وهيمنة مافيات السياسة على موارد البلد:

فقد العراق مئات المليارات من دولارات النفط في مشـــاريع وهمية خلال الســـنوات الماضية مع تزايد مستمر في نفقات حكومية مكرسة لتغطية متطلبات الطبقة السياسية الحاكمة، ولم يتحقق أي منجز تنموي على مستوى التعليم أو الصحة أو الخدمات العامة.

٧- الترهل الحكومي وضخامة الجهاز الإداري وانخفاض إنتاجيته:

أفصحت عدة دراسات عن انخفاض إنتاجية الموظف الحكومي وانتشار البطالة المقنعة في كافة الحلقات الإدارية التابعـــة للوزارات والمؤسســـات الحكومية في العراق، تزامن ذلك مع هبوط مســـتوى الخدمـــة المقدمة من لدن مؤسسات الحكومة.

٨- الخلاف المزمن بين المركز والإقليم حول إيرادات النفط:

أضعفت الخلافات المســـتمرة بين المركز والإقليم المركز المالي للبلد، ولم تفلح التوافقات السياسية مؤخرا في نزع فتيـــل الأزمة حول إيرادات النفط وكركوك وملفات اقتصادية متعـــددة منها ملف المنافذ الحدودية للإقليم وعمليات تهريب النفط، وما زال الإقليم مصرا على حقه في تصدير نفطه إلى الخارج وفي ذات الوقت يطالب بحصته الكاملة في الموازنة الفدرالية.

٩- تآكل احتياطي البنك المركزي من الدولار:

هبـــط احتياطـــي البنك المركزي إلـــى دون ٦٠ مليار دولار مؤخـــرا بعد أن تجاوز عتبـــة ٨٠ مليار دولار بداية العام ٢٠١٤، ويعزى ذلك إلى فائض الطلب على الدولار بســـبب عمليات التهريب وغســـيل الأموال وزيادة حجم الاستيراد، مقابل هبوط تدفق الدولار إلى البلد بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية.

١٠- أزمة النازحين وتكاليف اعالتهم وإعادة إعمار المناطق المحررة:

إن أعداد النازحين في تزايد مســـتمر بســـبب استمرار عمليات تحرير المناطق المغتصبة من لدن تنظيم داعش الإرهابي، وقد خصصت الحكومة مبالغ طائلة لتوفير الســـكن والمخيمات وضرورات المعيشـــة لهذه العوائل فضـــلا على تكاليف اعادة اعمار المناطق المحررة والمقـــدرة بمليارات الدولارات نظرا لحجم الدمار المذهل الذي لحق بهذه المناطق.

١١- إغراق الأسواق العراقية بمختلف المنتجات المستوردة:

يلاحظ تحول العراق لسوق يستوعب معظم السلع الغذائية والصناعية المنتجة في دول الجوار والقادمة من آسيا، نظرا لتوقف الإنتاج المحلي وانفلات الاستيراد وضعف الرقابة.

١٢- الاقتراض الحكومي بفوائد ضخمة:

في ظل عدم قدرة الحكومة ضغط النفقات إلى مستوى مقبول والتكييف مع أسعار النفط بدأت وزارة المالية بالترويج لســـندات حكومية دولية وبأسعار فائدة عالية لأجل تغطية النفقات وســـد العجز المالي الحكومي، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك في النهاية إلى عجز العراق عن تسديد ديونه ودخوله برامج جدولة الديون المشروطة بتطبيق وصفات صندوق النقد خصوصا مع ضعف الطاقة الاستيعابية للمشاريع الاستثمارية المزمع الاقتراض لأجلها. وقد أفصحت تجربة الســـنوات السابقة عن عدم قدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية رغم توفر السيولة اللأزمة، مرة بسبب الفساد الذي يعتري معظم الحلقات الإدارية بدءا من منح العطاء ولغاية استلام المشروع ومرة أخرى بسبب ضعف الجانب المنفذ على تســـليم المشـــروع وفق الجداول الزمنية وعدم كفاءة معظم الشركات المنفذة لمثل هذه المشـــاريع. هذا يعني بأن المشكلة لا تتمثل بشحة الموارد المالية وإنما سوء إدارة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية في البلد، وإن الاقتراض لن يغير من هذا الواقع، وإنما فقط سيكبل العراق بالتزامات جديدة.

سياسات الإصلاح المطلوبة

اقتصاديات البلدان المتخلفة تلجأ دوما إلى الإصلاح في أوقات الأزمات ولا تفكر كثيرا بالوقاية من هذه الأزمات أوقات الرخاء واليسر المالي.. نظرا لأن الملف والقرار الاقتصادي يكون في الغالب بيد الطبقة السياسية الحاكمة لا بيد خبراء الاقتصاد والمختصين، وهذا حال الاقتصاد العراقي تماما. وقبل الإشارة إلى سياسات الإصلاح المطلوبة لابد من التأكيد

بـــأن نجاح أي من الإصلاحات الاقتصادية يعتمد على إرادة وجدية الأحزاب السياســـية في البلد، لأنها تمثل الحكومة بمختلف مؤسســـاتها، وهذا يتطلب التضحية بالمصالح الحزبية لصالح مســـاعدة العراق في الخروج من محنته الحالية، وهو أمر مشكوك فيه. ومن أبرز الحلول المطروحة في هذا السياق:

١- ترشيق النفقات:

من أبرز أسباب الأزمة الحالية الإفراط في النفقات العامة خلال السنوات السابقة بسبب ارتفاع أسعار النفط وغياب الرقابة، وكان الأجدى اقتصاديا إنشـــاء صندوق ثروة سيادي أسوة بدول الخليج استعداد للصدمات النفطيـــة التي تتعرض لها كافة البلدان النفطية. وللآن الحكومة غير جادة في برنامجها الإصلاحي المتعلق بترشيق النفقات الحكومية، فمعظم الإجراءات التي تم الإعلان عنها مؤخرا كانت خجولة وشكلية ولن تغير من واقع تضخم النفقات في البلد، وقد اشـــارت اللجنة المالية في مجلس النواب مؤخرا بأن خفض النفقات المعلـــن عنه لـــن ينفذ منه اكثر من ١٠٪، وقد زادت النفقات في مشـــروع موازنة ٢٠١٦ لأكثر من ٢٠٪ مقارنة بالعام ٢٠١٥.

٢- تنويع الإيرادات الحكومية:

تفصـــح التجربة بـــأن الحكومة غير قادرة على تنويع إيرادات الموازنة لا من الضرائب ولا من شـــركات القطـــاع العام ولا عبر الدوائر الحكومية وذلك لضعف ســـيادة القانون وعـــدم قدرة الحكومة المركزية على تطبيـــق القانـــون النافذ على الإقليم مما يدفع محافظات الوســـط والجنوب إلى عـــدم الانصياع إلى القوانين والتشـــريعات الحكومية الخاصة بالضرائب والتعرفة الجمركية ما لم يلتزم بها الإقليم أولا، وقد تكررت هذه الحالة عام ٢٠١٥ لعدة مرات.

٣- تشجيع القطاع الخاص:

هناك جهود تبذل لأجل تحفيز انطلاق القطاع الخاص لما له من دور محوري في استيعاب الأيدي العاملة وتحريك كافة القطاعات الاقتصادية الراكدة، وقد أعلن مجلس الوزراء لأكثر من مرة عن ســـعيه لتذليل كافة العقبات التي تعيـــق انطلاق القطاع الخاص وأخذ دور الريادي في تحقيق التنمية وامتصـــاص الأيدي العاملة وتنويع الاقتصاد العراقي، ولكن بدون بنية تحتية مناسبة ووضع أمني مستقر وتشريعات قانونية وضريبية ملائمة وحماية جمركية فعالة فإن هذه الإجراءات لن تكون سوى خطابات إنشائية بعيدة عن الواقع العراقي.

٤- تفعيل البرامج في موازنة ٢٠١٦:

أحد أبرز أســـباب تعثر الاقتصاد العراقي خلال الســـنوات الســـابقة غياب البرنامج الاقتصادي عن أبواب النفقات والإيـــرادات الحكومية التي تضمنتها موازنات الأعوام الســـابقة، لذا من الضـــروري أن تتضمن موازنة ٢٠١٦ برنامجا اقتصاديا يحاكي الأزمة الاقتصادية في البلد ويؤســـس لنمط جديـــد في إدارة الملف الاقتصادي يجنح إلى

تنويع الموارد وتحفيز القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والسياحية والنهوض بالقطاع الخاص للحد من أحادية الاقتصاد العراقي واتكاله المزمن على المورد النفطي.

٥- تحفيز القطاع الصناعي:

يمتلك العراق عددا كبيرا من المصانع والمنشآت العامة التي توقفت بشكل كلي بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ولازالت تشكل عبأ على الدولة بسبب صرف رواتب وأجور موظفيها بدون مقابل يذكر، وإذا ما تم بيع وتأجير معظم هذه الممتلكات إلى القطاع الخاص أو لشركات أجنبية يمكن أن توفر موارد مالية جيدة والتخفيف عن كاهل الحكومة، كما يمكن للحكومة الدخول في شراكات مع القطاع الخاص لأجل استغلال خبرة وموارد الأخير في إدارة هذا القطاع بنجاح .

٦- إعادة الحياة للقطاع الزراعي:

للقطاع الزراعي دور مهم في استيعاب الأيدي العاملة من جهة وتحقيق الأمن الغذائي للبلد من جهة اخرى ويمكن للحكومة تحفيز هذا القطاع عبر معالجة ملف الطاقة وشحة المياه والاستيراد المنفلت للمنتجات الزراعية وتوفير قروض ميسرة لتشجيع هذا القطاع على الانطلاق من جديد نظرا لتوفر الطلب المحلي اللازم لاستيعاب مختلف المنتجات الزراعية من حيث الكم والنوع.

٧- عدم الانخراط في برامج القروض الدولية:

لم تكن معظم تجارب البلدان النامية في الاقتراض مشجعة وانتهت في نهاية المطاف إلى جدولة الديون وبيع القطاع العام والثروة الوطنية للشركات الاجنبية، ويُعتقد بأن هناك مؤامرة للاستيلاء على النفط العراقي من قبل الشركات العملاقة خصوصا بعد ما عانته من صعوبة مع المفاوض العراقي، في المركز. لذا يجب الحذر من الاقتراض الدولي وبفوائد عالية خشية من السقوط في فخ المديونية.

٨- وضع نظام ضريبي عادل يستهدف الاوعية الضريبية الغزيرة فظلا على تطبيق نظام ضريبي جمركي يطال كافة السلع الفاخرة والسيارات الفارهة والكماليات غير الضرورية. مع وضع مادة في قانون موازنة عام ٢٠١٦ تلزم الإقليم على تنفيذ القوانين الضريبية النافذة مقابل استلام حصة الإقليم من الموازنة.

٩- الاستعانة بمؤسسات تدقيق ورقابة دولية بعيدة عن الأحزاب السياسية لأجل كشف ملفات الفساد وتنظيم عمليات صرف النفقات ومنح العقود بشكل شفاف.

١٠- إعادة تقييم الدينار العراقي:

ينفق البنك المركزي ٥ مليارات دولار شهريا من أجل الدفاع عن سعر صرف (١٢٣٠٠٠مقابل ١٠٠$)، هذا يعني مع وجود احتياطي بمقدار ٥٠ مليار فإن صمود الدينار مقابل الدولار سيستمر في أفضل الأحوال إلى

منتصف العام القادم. خصوصا مع شحة إيرادات النفط وذهابها إلى شركات النفط العاملة في العراق وتمويل عقود الأسـلحة الثقيلة والخفيفة والطائرات. ما يحتم على الحكومة إعادة تقييم الدينار العراقي بشـكل معقول ومكافحة الفساد المالي والسياسي الذي يعتري مزاد بيع العملة الاجنبية منذ سنوات.

١١- إصـلاح الجهاز المصرفي وسـن قوانين رادعة لعمل المصارف في البلد لأجـل تحويل المصارف الأهلية إلى جسور للتنمية والتمويل لا مكاتب لغسيل الأموال وتهريب الدولار.

١٢- إبعـاد المناصب الاقتصادية العليا في البلد عن المحاصصة والمحسـوبية ومـن أبرزها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة التجارة ووزارة الصناعة والهيئة العليا للاستثمار، وإن لم يكن بالإمكان ذلك على مستوى الوزراء فلا بأس أن يكون ذلك على مستوى المستشارين والمدراء العاميين.

١٣- التنسـيق الكامل مع مؤسسـات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دعم وإسناد عمل كافة الوزارات من خلال التعاون المشـترك لأجل إضفاء الجانب العلمي في إدارة مؤسسـات الدولة ورفدها بأحدث ما وصل إليه العلم والتكنلوجيا.

العبادي وضوء المرجعية الأخضر

بقلم: مؤيد جبار حسن
مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء
آب/٢٠١٥

الوقائع:

- الشعب العراقي يعاني من مشاكل في الخدمات منذ سقوط نظام صدام حسين إلى هذه اللحظة، ومنها مشكلة قطاع الكهرباء الذي لا زال يراوح في مكانه رغم صرف مليارات الدولارات عليه.
- الصيف اللاهب، حيث درجة الحرارة تجاوزت الـ(٥٠) درجة مئوية، هيّج الجماهير ضد الحكومة والبرلمان للمطالبة بتحسين حال الكهرباء، ليتوسع بعدها الاحتجاج ليشمل جميع الخدمات وكشف ملفات الفساد الهائلة.
- الوضع العام الحرج الذي يمر به البلد، من حرب ضروس مكلفة ضد تنظيم «داعش»، وحالٍ اقتصادي مزرٍ نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية.
- المرجعية تدخلت واصطفت مع المواطن في مطالباته المشروعة، إذ «بلغ السيل الزبى»، وتغوّلت ملفات الفساد بشكل لا يمكن السكوت عليه.
- الحشد الشعبي وهو في جبهات القتال ضد المفسدين من خارج البلاد «داعش» أعطى دفعة معنوية كبيرة للناس من أجل الانتفاض ضد المفسدين داخل البلاد.
- قديما قالت ملكة فرنسا للمتظاهرين الجوعى وهم ينادون بالخبز: لم لا تأكلوا الكيك؟ فكانت عقوبة هذا التصريح أن هوت مقصلة الثوار على رقبتها. وفي العراق اليوم، القشة التي قسمت ظهر البعير - كما يقال - تصريح الفهداوي وزير الكهرباء بأن على العراقيين إطفاء سخانات المياه في فصل الصيف، مما أثار غضب الجماهير وتضاعف عددها في جميع شوارع العراق.

ولقد كانت الاستجابة السريعة للمرجعية باحتضان المطالب المشروعة للمتظاهرين العراقيين، ومن ثم إعطاء العبادي الضوء الأخضر للقضاء على الفساد في حكومته، وهي بداية الطريق لتحقيق مطالب الجماهير المنتفضة.

إنها لحظة تاريخية تمر بها البلاد. الربيع العراقي أتى وسط الصيف، ورئيس الوزراء سيواجه العديد من الصعوبات والعقبات، يمكنه من خلال الاعتماد على التفويض الشعبي له وعلى مباركة المرجعية أن يجتازها بسهولة.

ومن تلك العقبات:

١- معارضة الكتل السياسية الحاكمة المنتفعة من الوضع الراهن لأي تغيير قد يطيح بمكاسبها المالية وسمعتها السياسية.

٢- ضغوط الحرب على تنظيم «داعش»، والتي ستضيف تشويشا كبيرا على أي قرار، بحكم خطورة المعركة وتهديدها لمستقبل العراق ووجوده، مما يجعل أي إصلاح أو فعل آخر مسألة ثانوية.

٣- إن موقف الراعي الأمريكي للعملية السياسية في العراق حتى لحظة كتابة هذه السطور غير واضح مما يجري في العراق من ثوران شعبي قد يطيح مشروعهم بأكمله.

٤- استغلال أطراف محلية وإقليمية لفورة المظاهرات للقيام بأعمال وتنفيذ أجندات خاصة، ففي جميع الثورات الشعبية هناك من يركب الموجة، وقد ينجح أو يفشل بحسب وعي تلك الشعوب.

٥- تحرك المجاميع الإرهابية سواء أكانت (خلايا نائمة أم قوات على الجبهات) للنيل من معنويات القوات العراقية (الحشد الشعبي والجيش) عبر ضرب الجبهة الداخلية، وقد تستهدف المظاهرات لخلط الأوراق وزيادة التأزّم الموجود بين الشعب وحكامه.

٦- بقاء المتظاهرين دون لجنة مركزية تتكلم باسمهم يشتت الجهود الحكومية في احتوائهم، ويبرر للبعض انتقاد هكذا مظاهرات عفوية تفتقد للتنسيق والرؤية السياسية الدقيقة.

٧- ضعف من يقوم بالإصلاح قد يؤدي إلى فشله، فالحزم والشدة في تلك المواضع مطلوب، أمام استهتار الفاسدين بالشعب العراقي، وبقانونه وقضائه وأعرافه وقيمه. التحركات المصيرية تحتاج لقرارات صعبة ومؤلمة بعض الأحيان.

حزمة الإصلاحات: استراتيجية جديدة في بناء الدولة العراقية

بقلم: ميثاق مناحي العيساوي
مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء
آب/٢٠١٥

وضعت المظاهرات العراقية في الأسبوعين الماضيين السيد العبادي وحكومته في موقف حرج، من خلال المطالبة بإصلاح شامل لكل مؤسسات الدولة العراقية يبدأ بمحاسبة المفسدين وكشف ملفات الفساد على مدار الـ١٢ سنة الماضية، وجاءت ثمرة التظاهر بجملة قرارات اتخذها رئيس الوزراء العبادي استناداً إلى مقتضيات المصلحة العامة وإلى المادة (٧٨) من الدستور، والتي تمثلت بـ **«تقليص شامل وفوري في أعداد الحمايات لكل المسؤولين في الدولة بضمنهم الرئاسات الثلاث والوزراء والنواب والدرجات الخاصة والمدراء العامون والمحافظون وأعضاء مجالس المحافظات ومن بدرجاتهم ويتم تحويل الفائض إلى وزارتي الدفاع والداخلية حسب التبعية لتدريبهم وتأهيلهم ليقوموا بمهامهم الوطنية في الدفاع عن الوطن وحماية المواطنين، وإلغاء المخصصات الاستثنائية لكل الرئاسات والهيئات ومؤسسات الدولة والمتقاعدين منهم حسب تعليمات يصدرها رئيس مجلس الوزراء تأخذ بعين الاعتبار العدالة والمهنية والاختصاص، وإبعاد جميع المناصب العليا من هيئات مستقلة، ووكلاء وزارات ومستشارين ومدراء عامين عن المحاصصة الحزبية والطائفية وتتولى لجنة مهنية يعينها رئيس مجلس الوزراء اختيار المرشحين على ضوء معايير الكفاءة والنزاهة بالاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية في هذا المجال وإعفاء من لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة، وترشيق الوزارات والهيئات لرفع الكفاءة في العمل الحكومي وتخفيض النفقات، وإلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء فوراً، وفتح ملفات الفساد السابقة والحالية تحت إشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد تتشكل من المختصين وتعمل بمبدأ (من أين لك هذا؟) ودعوة القضاء إلى اعتماد عدد من القضاة المختصين المعروفين بالنزاهة التامة للتحقيق فيها ومحاكمة الفاسدين، والطلب من مجلس الوزراء الموافقة على القرارات أعلاه ودعوة مجلس النواب إلى المصادقة عليها لتمكين رئيس مجلس الوزراء من إجراء الإصلاحات التي دعت إليها المرجعية الدينية العليا وطالب بها المواطنون في محاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية»**. ورفدت حزمة الإصلاحات هذه بحزمة إصلاحات برلمانية. هذه الإصلاحات من شأنها أن تصحح مسار العملية السياسية في بناء الدولة العراقية، إلا أن هناك صورتين للقيام بعملية الإصلاح الحكومي لمنظومة الدولة العراقية، الصورة الأولى متمثلة بـ**((حزمة الإصلاحات ودعم الكتل السياسية))**، ويمكن تسمية هذه الصورة بصحوة الضمير. صحوة الضمير للكتل السياسية؛ لأن الفساد والترهل الحكومي والوظيفي واستنزاف خزينة الدولة العراقية بمشاريع وهمية وصفقات فساد، والاستحداث الوزاري الذي استحدث طبقاً للمحاصصة الطائفية والحزبية ليس إلا، واستحداث الدرجات الخاصة أيضاً، فضلاً عن فساد المؤسسة العسكرية بتلك المحاصصة، مما أدى إلى انهيار كامل في منظومة الدولة العراقية داخليا وخارجياً. وهذه الصورة بحاجة إلى إسناد ودعم الكتل السياسية إلى الإصلاحات الحكومية والبرلمانية. وبما

أنها بحاجة إلى دعم الكتل السياسية، فلا بد أن تتوحد كل الكتل تحت مشروع وطني واحد، ومغادرة لغة المكونات إلى فلسفة المواطنة ودولة المواطن، وهذا بحاجة إلى أن تتخلى كل القوى السياسية عن فلسفتها وثقافتها السلبية، ومشاريعها الحزبية والطائفية التي اكتسبتها على مدار المدة الماضية، ودعم الحكومة في حزمة الإصلاحات الأخيرة. هذه الإصلاحات يجب أن تدعّم بإصلاح اقتصادي وتكاتف سياسي ومشروع مصالحة حقيقي؛ لأن إصلاح الدولة العراقية والمنظومة الحكومية مسؤولية تقع على عاتق كل القوى السياسية دون استثناء لتوحيد الخطاب الوطني، وهي مجبرة على مساندة كل الإجراءات الإصلاحية حتى وإن قفزت فوق الدستور؛ لأن الدستور بحاجة إلى تعديل، وكثير من فقراته غير واضحة وغامضة وتحتاج لتعديل وبعضها معطلة. وما الضير إذا كان القفز على الدستور قفزة إيجابية متمثلة بالإصلاحات البناءة؟. إلا أن هذا الصورة الإصلاحية غير جديرة بالثقة كما يرها البعض؛ لكون المواطن فقد الثقة بكل القوى السياسية التي لم تغادر المواقع القيادية في الدولة العراقية منذ عام ٢٠٠٣، وبسبب عدم قدرة تلك الكتل على تثقيف نفسها والابتعاد أو التخلي عن المفاهيم الطائفية والحزبية والمحاصصة؛ لكونها اعتاشت على هذه البيئة السياسية السلبية، وربما هذه الحزمة من الإصلاحات لا تتلائم مع أجندتها الآيديولوجية، فضلاً عن الفساد المستشري في مؤسسات الدولة العراقية، والأجندة الداخلية والحزبية التي تقودها تلك القوى في كل دوائر الدولة سواء على مستوى رفيع أم حتى على مستوى صغار الموظفين...الخ، زيادة على النفور الشعبي من الأحزاب السياسية الموجودة في العملية السياسية؛ بسبب التناقض الآيديولوجي وازدواجية تلك الأحزاب. وبالتالي، فإن الإجراءات الإصلاحية لا يمكن أن تغير شيئاً في ظل هذا الانهيار الدولتي والمؤسساتي في كل مفاصل الدولة العراقية، حتى لو كانت هناك جدية واضحة من قبل السيد العبادي؛ لأن المشكلة أكبر من ذلك وتحتاج إلى عملية إصلاح شاملة وبديلة كلياً لما موجود اليوم في الدولة العراقية وفقاً لمتطلبات الجماهير والمرجعية الدينية، والمنظومة الدولية والإقليمية. وعليه، يجب أن تكون هناك عملية إصلاح شاملة، وهذا ما سيقودنا إلى الصورة الثانية **((مرحلة بناء الدولة))**، وهي الصورة الأكثر إنتاجية لمتطلبات المرحلة السياسية الحرجة من الصورة الأولى وأكثرها جرأة وشجاعة، ولكنها أصعب منها في ظل البيئة السياسية الموجودة حالياً؛ بسبب الفساد المستشري في مواقع عليا في الدولة، وأيضاً بسبب فساد بيروقراطية المنظومة الحكومية؛ لأن هذه الصورة تحتاج الجرأة والشجاعة وعدم معارضة القوى السياسية للتغيير الشامل. هذه الصورة تتمثل باتخاذ تلك الإجراءات بشكل ارتجالي استنادا إلى الدعم الشعبي والدستور والصلاحيات الممنوحة لرئيس الوزراء، المدعومة سلفاً من قبل المرجعية الدينية. ويمكن تسميتها بـ **«الخطوة الشجاعة والمصيرية»**، وهذا ما تمثل بحزمة الإصلاحات الحكومية التي اتخذها رئيس الوزراء. هذه الصورة تستلزم من السيد العبادي والقوى السياسية - بعد تطبيق حزمة الإصلاحات الحكومية والبرلمانية، وفقا للصلاحيات الممنوحة - أن تكون هناك لجنة تشرع لغرض تعديل الدستور، وأن يجري تعديل دستوري يقضي بتحويل النظام السياسي العراقي إلى نظام رئاسي مع وجود مجلس نواب، أو الإبقاء على النظام السياسي البرلماني مع تقليص المجلس التشريعي «مجلس النواب»، وإلغاء مجالس المحافظات والبلدية والاكتفاء بالمحافظ ورؤساء الوحدات الإدارية. ذلك التعديل الدستوري لا بدّ أن يشمل أيضاً كل المواد الخلافية في الدستور، والمواد التي نص عليها الدستور بأنها «تعدل بقانون». وسيمنحالتعديل الدستوريأيضاً صلاحيات إلى المحافظات غير المنتظمة بإقليم، مما سيؤدي إلى مغادرة المركزية. كذلك لابد للتعديل أن يشمل مجلس القضاء الأعلى، وإبعاده عن المحاصصة الطائفية والحزبية، وإبعاد كل الهيئات المستقلة عن ذلك. ويوضح في ذلك التعديل علاقة

الإقليم أو المحافظات غير المنتظمة بإقليم بحكومة المركز وفق الدستور، ومعالجة كل الثغرات الدستورية التي سببت التعطيل الدستوري في المرحلة السابقة، وتفعيل كل مواد الدستور المعطلة. والحفاظ على استقلالية البنك المركزي بعيداً عن الفساد. وإبعاد المؤسسة العسكرية ووزارة الداخلية من التسييس والتحزب والطائفية، والعمل على منظومة أمنية صحيحة يكون أساسها التجنيد الإلزامي ومعيارها المهنية والمواطنة. هذه الخطوات الإصلاحية ستكون بداية حقيقية في بناء الدولة العراقية وتجاوزا لكل سلبيات وأخطاء المرحلة السابقة والحالية.

وعليه يمكن القول: مع صعوبة السيناريو المتوقع لهاتين الصورتين إلا أنه في ظل الدعم الشعبي والجماهيري فضلاً عن دعم المرجعية الدينية غير المسبوق وجدية القوى السياسية، يمكن أن يستغل السيد العبادي هذا الدعم، والمضي باتجاه إحدى الصورتين، ولو أن الصورة الثانية أكثر إصلاحاً؛ لكونها صورة لعملية إصلاح شاملة في بناء الدولة العراقية، وتجاوز كل أخطاء المراحل السابقة، لبناء دولة عصرية/حديثة متأقلمة مع المجتمع الدولي، وبعيدة عن التخندقات الطائفية. غير ذلك، فهناك اعتقاد كبير بأن كل ما يحدث هو تخدير للمطالب الشعبية، وتسويف لهم حتى في ظل التغييرات الإصلاحية الأخيرة؛ لأن بقاء الكتل السياسية الحالية، وتمسكها بمشاريعها الحزبية في العملية السياسية، سيجعلها متحكمة بكل مفاصل الدولة العراقية من وزارات ومؤسسات ودوائر خدمية. هذه الصورة أيضاً بحاجة إلى الدعم الشعبي ودعم المرجعية أكثر من أي وقت مضى. وبهذا، من الممكن أن نضع اللبنة الأولى والصحيحة لبناء الدولة العراقية، والبدأ بمشروع وطني حقيقي لبناء منظومة حكومية عصرية، والقيام بثورة إصلاحات شاملة ترفد الإصلاحات السابقة. وحتى مع صعوبة الصورة الأولى من قبل المشككين بعدم جديتها، إلا أنها خطوة إيجابية جداً نحو الأمام، ويجب أن ترفد بإصلاحات أخرى من ترشيق حكومي، ومكافحة فعلية للفساد، وأن يصاحب تلك الحزمة الإصلاحية دور رقابي صارم، وهيئة نزاهة بعيدة عن التحزب، ترتبط بمجلس القضاء الأعلى. وبهذا، من المؤمل أن تدفع تلك الحزم والإجراءات عجلة تقدم وبناء الدولة العراقية.

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي.

٢- إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام.

٣- إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع.

٤- إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه.

٥- محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض.

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية.

٧- نبذ ثقافة العنف والإرهاب.

٨- تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان.

٩- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقعنا على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

مطبعة جامعة كربلاء